د. محمد محمود الإمام
1996/6/25

البنك الشرق أوسطي
بين التأييد والتنديد

مقدمة

لعل أهم ما تمخض عنه المؤتمران الاقتصاديان اللذان عقدا في الدار البيضاء وعمّان (ويطلق عليهما تجاوزا أو افتئاتا، مؤتمرا قمة) هو إقامة عدد من المؤسسات الإقليمية، التي أكدت عضوية إسرائيل في إقليم يطلق عليه الشرق الأوسط، دون أن يكون لهذا الإقليم تعريف محدد. الشيء المؤكد أنه يضم على الأقل، إلى جانب إسرائيل وهي الركيزة الأساسية له، كلا من الأردن وفلسطين، وقد يتسع ليشمل بعض الدول العربية المحيطة، أو يمتد ليبتلع معظم الوطن العربي، وربما ضم تركيا، وإن كان من غير الواضح موقف دول شرق أوسطية أخرى مثل إيران. ويعتبر أهم هذه المؤسسات بنك التنمية الإقليمي للشرق الأوسط، الذي تفاوتت الآراء بشأنه، سواء من حيث الحاجة إليه من عدمها، أو من حيث وظائفه ومغزاها. وبهذا ترسخت الصورة المؤسسية التي رسمها بيريز لما أسماه الشرق الأوسط الجديد. وعندما سئل بيريز عن مغزى رفض بعض الدول العربية والأوروبية المشاركة فيه، قال إنه حفل، مرحبا بمن يشارك فيه، أما من تخلف فسيمضي الأمر بدونه.

وكان تحمس إسرائيل والولايات المتحدة لفكرة البنك مدعاة، بحد ذاته، لإثارة الشكوك والتحفظات حوله، خاصة وأن تفاصيله ما زالت موضع مناقشة، الأمر الذي أثار تساؤلات حول واقعية الأخذ بمشروع لم تجر له دراسة جدوى تصلح أساسا للحكم عليه. ولعل السند الأكبر لصياغة الفكرة هو أن البنوك الإقليمية تقليد سارت عليه أقاليم العالم الثالث المختلفة، باستثناء "الشرق الأوسط"، وقد آن الأوان بعد أن دقت أجراس السلام، لأن ينضم هذا الإقليم إلى القافلة. ولذلك سنستعرض في البداية مغزى تجارب البنوك الإقليمية، ومن ثم نجري مناقشة لآراء المؤيدين لفكرة البنك الشرق الأوسطي والمعارضين لها، لكي نتبين حقيقة الموقف العربي منه.

البنوك الإقليمية

شهد العالم في أوائل الستينات ظهور عدد من بنوك التنمية الإقليمية، لم ترتبط بوجود تنظيمات تكاملية بين أعضائها، بل كان باعثها الأساسي هو الاتفاق بين عدد من الدول النامية المتجاورة على إيجاد مؤسسة مصرفية تنموية تساعدها على تدبير موارد إضافية لتمويل التنمية، باعتبار أن بنكا يضم عددا من الدول يكون له من الجدارة ما يمكنه من جلب موارد من الأسواق المالية العالمية بشروط أنسب مما تستطيعه أي دولة نامية بمفردها. وكان أول من سعى في هذا الاتجاه دول أمريكا اللاتينية في أعقاب الحرب العالمية، إلا أن المحاولة تعثرت بسبب تخوف الولايات المتحدة من تعارض نشاط بنك إقليمي مع نشاط البنك الدولي. وبزوال هذه المعارضة تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمريكتين من إنشاء **بنك التنمية ما بين الأمريكتين** الذي بدأ نشاطه في 1960، من 26 دولة، متخذا

من واشنطن مقرا له. ويستهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتقديم تمويل لمشروعات التنمية وحفز رأس المال الخاص على الاستثمار، والتعاون مع دول المنطقة في رسم سياساتها الاقتصادية، وتقديم معونات فنية لها في تحضير وتمويل وتنفيذ خطط ومشاريع التنمية. وفي بداية الستينات ظهرت فكرة إقامة بنك آسيوي، لم تجد طريقها إلى التنفيذ إلا بعد موافقة الولايات المتحدة على أن تشارك فيه. وهكذا أقرت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة، فكرة **البنك الآسيوي للتنمية** الذي بدأ أعماله في منتصف 1966، ومقره مانيلا (الفليبين). ويقوم البنك بتشجيع استثمار رأس المال العام والخاص، خاصة في تمويل مشروعات تنمية الإقليم التي لم تكن تجد التمويل الكافي من خلال المؤسسات القائمة، كما يعمل البنك كمركز لتنشيط التكامل الإقليمي، في منطقة تضم دولا من بنجلادش والهند إلى أستراليا واليابان، ومن هونج كونج إلى الصين وكمبوديا. وفي 1985 تقرر تقديم قروض للقطاع الخاص دون اشتراط ضمان حكومي، والمساعدة في عمليات التخصيصية. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في 1961، مشروع **بنك التنمية الأفريقي** بناء على طلب الدول الأفريقية، وبدأ أعماله في منتصف 1966، متخذا أبيدجان (كوت ديفوار) مقرا له. وفيما يلي أهم خصائص هذه البنوك:

- كانت البدايات من حيث رأس المال متواضعة، أعقبتها زيادات متتالية. فالبنك الأمريكي بدأ برأسمال 850 مليون دولار، ارتفع إلى 3.15 مليار دولار في منتصف السبعينات، ثم 9.65 مليار دولار في أواخرها، وتضاعف رأسمال البنك خلال عشرين عاما ثلاثة أضعاف. وخلال 10 سنوات ارتفع رأسمال البنك الآسيوي من 1.1 مليار دولار إلى 11 مليار، وبعد 10 سنوات أخرى إلى 20.8 مليار. وكان رأسمال البنك الأفريقي المصرح به البالغ 250 مليون دولار، قد ارتفع إلى 6.5 مليار دولار، فتقرر مضاعفته إلى ثلاثة أمثال أي 19.6 مليار دولار، وذلك لتنفيذ برنامج إقراضي بمبلغ 6 مليار دولار خلال الفترة 87-1991.
- نسب المدفوع والمصدر من رأس المال المصدر، ومن الزيادات فيه، محدودة عادة، وذلك لتعزيز قدرة البنك على الاقتراض من الأسواق العالمية بشروط مناسبة.
- الحرص على سيطرة دول الإقليم على البنك. فالبنك الأمريكي اقتصر على الدول الأمريكية، ثم أشرك 13 دولة أوروبية واليابان وإسرائيل مع بعض الدول الأمريكية في حساب خاص **برأسمال بين الأقاليم** بلغ 1.95 مليار دولار، المدفوع منها 242 مليون، ساهمت فيه الدول غير الأمريكية بحوالي الربع. وبينما ضم البنك الآسيوي 29 دولة من المنطقة و 14 دولة من خارجها، فإن عضوية البنك الأفريقي اقتصرت في البداية على الدول الأفريقية حرصا منها على تفادي الوقوع في قبضة الاستعمار الجديد، ولم يسمح بمشاركة دول غير أفريقية إلا في 1978، فانضمت 25 دولة في أواخر 1982 إلى الـ 48 دولة أفريقية الأعضاء.
- إنشاء عدد من الصناديق في ظل البنوك بعد قيامها، تتولى تقديم قروض بشروط ميسرة لأقل الدول نموا في المنطقة، سواء في مجالات خاصة، أو للتنمية عامة كما هو الحال بالنسبة

ل**صندوق التنمية الآسيوي** و**صندوق التنمية الأفريقي**. وقد تمولها دول معينة (فنزويلا في أمريكا، ونيجيريا في أفريقيا، في أعقاب تصحيح أسعار النفط) أو تدعى دول من خارج الإقليم للمساهمة فيها، وفي هذه الحالة يمول الصندوق عادة مشتريات من هذه الدول. كما قد تقوم هذه الصناديق بتمويل عمليات معونة فنية أو تخصص لهذا الغرض، للمساعدة في إعداد وتقييم المشروعات والتخطيط الإنمائي. وقد يتولى البنك المعني إدارة ما يتبعه من صناديق، أو تخصص لها إدارة خاصة كما في حالة الصندوق الأفريقي. وهكذا فإن البنك ليس بديلا للصناديق الميسرة، مما يشير إلى أن التزامه بالقواعد التجارية في الإقراض يمنعه من الوفاء بكل متطلبات التمويل التنموي.

- بينما يتكون مجلس محافظي كل من هذه البنوك من محافظ لكل دولة مساهمة، فهناك حرص على أن تكون الغالبية في مجلس الإدارة لدول الإقليم. فالمجلس التنفيذي للبنك الأمريكي يضم 12 مدير تنفيذي، منهم 8 يمثلون مجموعات من دول أمريكا اللاتينية وواحد عن كل من الولايات المتحدة وكندا، وعضوين للدول من خارج الإقليم. وتحوز دول الإقليم على 65 % من القوة التصويتية في البنك الآسيوي (منها 12.5 % لليابان، و 7.3 % لاستراليا ونيوزيلندا). ويضم مجلس مديري البنك 12 عضوا، ثمانية منهم من دول الإقليم، و 4 من خارجه، ويرأسه أحد مواطني دول الإقليم. وتحتفظ الدول الأفريقية برئاسة البنك الأفريقي وبثلثي الأصوات، وهي الوحيدة التي يحق لها الاستفادة من تسهيلات البنك. ومع توسع عضوية البنك تضاعف عدد أعضاء مجلس المديرين من 9 أعضاء إلى 18، ستة منهم من الدول غير الأفريقية، ولهم 36.6 % من القوة التصويتية.

- تتكون الإدارات الفنية في البنك الأمريكي من إدارة للعمليات، وتحليل المشروعات، والمالية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانونية، والخطط والبرامج. أما البنك الآسيوي فبه إدارة للدول، وأخرى لسياسات التنمية، وإدارات قطاعية للزراعة، والري والتنمية الريفية، والبنية التحتية، والصناعة وبنوك التنمية، وخدمات المشاريع. ويتكون البنك الأفريقي من إدارات للعمليات، والمالية، والمشروعات، والقانونية، وسياسات التخطيط والتنمية.

- كان تركيز البنك الأمريكي في البداية على الزراعة (25 %) يليها الصناعة (17 %) ثم النقل والاتصالات (15 %). وخلال العشرين عاما الأولى بلغت قروض البنك الآسيوي حوالي 20 مليار دولار، ثلثها للزراعة وربعها للطاقة. ويقوم البنك بالاقتراض من الأسواق العالمية ومن بعض الدول (مثل الإمارات والسعودية والكويت). ويقدم البنك الأفريقي قروضا بفائدة 9.86 %، على أن تغطي الدولة المقترضة نصف تكلفة المشروع الاستثمارية.

- ولم يقتصر الأمر على هذه البنوك والصناديق. فقد أنشأ العرب في 1973 بنك التنمية الاقتصادية لأفريقيا، كما أنشأت الأوبك في 1976 صندوقا للتنمية الدولية لصالح دول العالم الثالث عامة.

مبررات الدعاة للمشروع

حينما طرح شيمون بيريز فكرة الشرق الأوسط الجديد، ادعى أن ما تحتويه من منافع للمنطقة وما

تتضمنه من مشروعات مجدية لمن يساهم فيها كفيل بأن يجذب الأموال من المصادر القائمة، مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنوك الخاصة. غير أنه اعتبر أن الأفضل للجميع تركيز **جميع** الأموال المعدة للاستثمار في الشرق الأوسط في بنك يقام خصيصا من أجل المنطقة، حيث أن هذا يحقق عدة فوائد:

- أن رأسمال البنك لن يكون كبيرا، إذ يكفي أن يبلغ 1 % من الاحتياجات.
- أن وجود البنك كمؤسسة يحدث أثره النفسي بإشعار أهل المنطقة أن الشرق الأوسط أصبح واقعا.
- أن البنك يكون قادرا على جمع الأموال من المنطقة ذاتها.
- أنه رغم إمكان العمل من خلال البنك الدولي، فإنه لا يعتبر المؤسسة المناسبة لأن بيروقراطيته المعقدة ستجعل عدة سنوات تمضي قبل الاستفادة منه.
- فضلا عن ذلك فإن عدة دول في المنطقة لن تستفيد من موارد البنك الدولي. فالفلسطينيون ليسوا ضمن اختصاصه، ومصر تحول مديونيتها دون الاستفادة منه، بينما إسرائيل غير مؤهلة للاقتراض منه. وبالتالي فعلى إسرائيل والأردن والفلسطينيين ومصر أن يبادروا بإقامة مؤسستهم المالية الخاصة.

وهكذا تضمن البروتوكول الرابع من اتفاقية غزة أريحا (1993/9/13) في القسم الخاص ببرنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي، نصا (في النقطة الأولى من 9 نقاط) بإقامة **صندوق تنمية** شرق أوسطي كخطوة أولى، وبنك شرق أوسطي للتنمية كخطوة ثانية. إلا أن إسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة، بادرت إلى الدعوة إلى إنشاء البنك. وأيدت الفكرة خلال أعمال مؤتمر الدار البيضاء في أكتوبر 1994 كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. وعبر لورنس سومرز، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية، خلال ذلك المؤتمر عن دعم بلاده القوي للفكرة، مشيرا إلى أن الحصة الأكبر فيه ستكون من دول **خارج المنطقة**. ودعا إلى توفير المناخ لخدمة ما يبلغ 100 مليار دولار من الأموال المهاجرة، وهو ما يشير ضمنا إلى أن الأموال العربية، من داخل المنطقة أو من خارجها هي التي سوف توفر الموارد التي يجمعها البنك. وأكد رون براون وزير التجارة الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالمشاركة في بنك الشرق الأوسط للتنمية الذي أقره مؤتمر قمة عمان، موضحا أن البنك سيبدأ عمله، وليست هناك ضرورة بأن تشارك فيه جميع دول المنطقة. وأشار إلى حرص بلاده على توفير الكفاءة العالية للبنك حتى يتمكن من المساهمة في تنمية المنطقة اقتصاديا ولتوفير التمويل اللازم للمشروعات الكبيرة بها.

ويبدو أن الرأي في مصر استجاب إلى الحجج التي أبداها البعض، مثل الدكتور سعيد النجار، أستاذ الاقتصاد ورئيس جمعية النداء الجديد، الذي بادر عقب اتفاقية أوسلو فنشر في جريدة الأهرام القاهرة سلسلة من المقالات بعنوان "نحو استراتيجية عربية للسلام" أعادت الجمعية نشرها في كتيب، استند فيه إلى أن وجود الصراع العربي الإسرائيلي قد حال دون أن يكون لمنطقة الشرق الأوسط بنك تنمية إقليمي، على غرار ما قام في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن وجود عدد من

الصناديق القطرية والإقليمية التي تخدم الدول العربية ودولا نامية أخرى، أضعف من السعي إلى إقامة مؤسسة على شكل بنك إقليمي. وأشار إلى أن الطاقة الإقراضية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي البالغة 200 مليون دولار سنويا، لا تفي بالاحتياجات التنموية الكبيرة مما يستدعي النظر في البدائل التي حصرها في ثلاثة:

1 – بقاء الأوضاع على ما هي عليه، بمعنى عدم إنشاء البنك اكتفاء بالصندوق العربي والصناديق القطرية مع زيادة رأسمالها لمواجهة الاحتياجات التمويلية الجديدة ومع بقائها قاصرة على البلاد العربية في عضويتها ومجالات نشاطها.

2 – أن يتحول الصندوق العربي إلى بنك الشرق الأوسط للتنمية، مع زيادة رأسماله زيادة كبيرة، وامتداد العضوية إلى البلاد غير العربية في المنطقة ، بما فيها إسرائيل بعد قيام سلام شامل.

3 – أن ينشأ البنك دون المساس بالصندوق على أساس أنهما مؤسستان مختلفتان كل الاختلاف من حيث العضوية ومجالات النشاط.

ثم فضّل البديل الثالث باعتباره الأرجح من الوجهتين السياسية والتنموية، وكانت مبرراته هي:

- أن حاجة المنطقة لتمويل المشاريع الإقليمية في ظل السلام تفوق إمكانيات الصندوق العربي، بل وتتطلب وجود أكثر من مصدر للتمويل (مما يشير ضمنا إلى إمكان استمرار الصندوق).
- أن البنك يؤدي وظيفة تخرج عن نطاق عمل الصندوق وهي القيام بالوساطة المالية بالاقتراض من أسواق المال الدولية لإعادة الإقراض للبلاد الأعضاء فيه. ويعزز هذا بطبيعة الحال مساهمة بعض الدول المليئة فيه.
- وهو أقدر على تدبير مبالغ أكبر بأسعار فائدة تقل كثيرا عن أسعار الفائدة التي تتحملها عادة تلك البلاد، ومن ثم فهو يخفض أعباء الاقتراض، حتى ولو لم يلتزم بالتيسير كما تفعل الصناديق.
- يعتمد الصندوق على موارده الذاتية، في حين أن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض من الأسواق المالية الدولية. فإذا تعثر البنك لأي سبب من الأسباب فإن للدائنين أصحاب السندات الحق على الرجوع على البلاد الأعضاء كل بنسبة اكتتابه في رأسمال البنك، وهذه مسألة لا تثور أصلا في حالة الصندوق. ويعني هذا قدرة أكبر على تعبئة الموارد. وينطوي هذا ضمنا على قول بأن البنك هو المتحمل الأساسي لمخاطر المشروعات التي يمولها، وليس مقرضوه.

ويبدو أنه تأثر بالرأي القائل أن وجود مؤسسة تعمل وفق اعتبارات اقتصادية سليمة يمكن أن تضمن سلامة المشروعات المنتقاة من الوجهة الاقتصادية، مما يوقف الضغوط التي تدفع إلى تمرير مشروعات تذهب معظم فوائدها إلى إسرائيل. وهذا أمر يحتاج إلى إثبات، كما سنرى فيما بعد. ويرى أصحاب هذا الرأي أيضا أن عملية إنشاء البنك، كما تشير تجربة بنك التعمير لشرق أوروبا، سوف تستغرق حوالي أربع سنوات، الأمر الذي يعطي فرصة لعملية السلام لكي تتضح معالمها. ويتجاهل مثل هذا النمط من التفكير أن البنك ليس المؤسسة الوحيدة التي فرضتها عملية مساومة إسرائيل على الأرض مقابل التطبيع (فهناك أيضا مؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط،

ومجلس الأعمال الإقليمي للشرق الأوسط، وإنشاء لجنة متابعة اقتصادية إقليمية دائمة مقرها عمان). وهكذا تحولت المؤتمرات الاقتصادية من تظاهرة دولية إلى إطار مؤسسي يعمل للتحضير المستمر لخطوات التعاون، بما في ذلك الإعداد لمؤتمر ثالث يعقد في القاهرة. وطول الوقت يجري التسابق على طرح مشاريع بدعوى أنها إقليمية، وأخذت الدول العربية تتسابق في هذا الطرح، بل وبدأ بعض المشاريع يجد طريقه إلى التنفيذ، دون انتظار لقيام البنك، الذي سوف يواجه، عند قيامه، سيلا من مشروعات التي قد يكون بعضها قد وجد تمويلا لدراسة جدواه، من جهات صاحبة مصلحة فيها، وهي ليست عربية على أي الأحوال. وهناك قائمة طويلة من المشروعات في مجالات البنية الأساسية والسكك الحديدية والربط الكهربائي وإنتاج الغاز إلخ. وتجري الآن دراسات خاصة بها، وتأمل الأطراف الإقليمية أن تتقدم في مؤتمر القاهرة بمشروعات جاهزة للتمويل بواسطة المستثمرين الأجانب.

وهكذا انتقل الحوار من جدل حول فكرة البنك إلى مناقشة الصيغة التي يجب أن يكون عليها حتى تستفيد منه الدول العربية. وتأكد في مؤتمر (قمة) عمان ما سبق أن تقرر في الدار البيضاء، رغم وجود معارضة للفكرة من أطراف لها وزنها. فأكد جورج كاردوشي أمين عام جمعية المصرفيين العرب التي تتخذ من لندن مقرا لها، أن بنك تنمية الشرق الأوسط أفضل وسيلة سياسية للتعاون الإقليمي. وأضاف أنه من ناحية الجدوى الاقتصادية هناك بنوك ومؤسسات تمويل كثيرة أنشئت في المنطقة تلعب دورا مهما وحيويا في مجال التنمية العربية، وليست هناك حاجة إنشاء بنوك أخرى. لكن المؤسسات القائمة لا يسمح نظامها الأساسي بانضمام أطراف غير عربية، وبالتالي كان لا بد من بنك للتنمية في المنطقة. وقال أن البنك المزمع إنشاؤه عقب قمة عمان تستطيع دول المنطقة من خلاله أن تدخل في مشروعات مشتركة لخدمة المنطقة بتمويل من البنك.

وفي الرد على التخوف بأن تكون إسرائيل هي المستفيد من البنك قال عمرو موسى وزير الخارجية المصري أن الدول العربية ستظل تعمل مع الصناديق، بينما علاقات إسرائيل المصرفية على المستوى العالمي معروفة، واحتياجاتها للأموال تتحقق بسرعة، فلديها بنوك العالم، ولا تنتظر بنك الشرق الأوسط. فهذا البنك مطلوب "كنمط ورمز لعملية التعاون الاقتصادي "أسوة ببنوك التنمية الإقليمية الأخرى.

مبررات الرافضين للمشروع

كان موقف معظم الدول الخليجية والأوروبية رفض فكرة البنك، كما قدم عدد من الباحثين مبررات لرفضها، ويمكن تلخيص الآراء في هذا الشأن في الآتي:

- ترى معظم دول الخليج أن إنشاء البنك ينطوي على ازدواج في الاختصاصات لا محل له. وكان هذا الموقف واضحا أثناء المفاوضات متعددة الأطراف التي سبقت اتفاق غزة – أريحا.
- ويرى البعض أن تلك الدول تخشى أن يقع عليها العبء الأكبر في تمويل المؤسسة الجديدة، دوت أن يكون لها القول الفصل فيها. فرفض السعودية المشاركة مرجعه خوف الرياض من فقدان دورها في المنطقة باعتبارها الممول الأكبر، وهو أحد مصادر قوتها ونفوذها، وبالتالي فإن البنك سوف

يسلبها هذا الدور.

- أعلن رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري رفض فكرة إنشاء البنك لو انتهى الاحتلال لجنوب لبنان. وأعرب أن ذلك سيكون على حساب لبنان، وأنه إضاعة للوقت لأن العالم لا تنقصه منظمات دولية. ويتجاوز هذا ما يشير إليه البعض أن أوروبا ترفض الفكرة انطلاقا من رغبة في الحد من تغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة.
- بالمثل أبدى الاتحاد الأوروبي معارضته للفكرة منذ اللحظة الأولى، مشيرا إلى أنها سوف تستغرق وقتا طويلا، وتؤدي إلى إنشاء هيكل بيروقراطي على نحو ما تشير تجربة بنك الإعمار والتنمية الأوروبي. فالمشاكل لن تحل عن طريق مصرف جديد، بقدر ما تحل عن طريق العثور على أدوات مالية تكون بمثابة القنوات التي تمر عبرها الأموال المتوافرة حاليا. وتشير التقديرات إلى أن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي يقدمان ثلاثة مليارات دولار إلى دول المنطقة. ويؤيد الأوروبيون إنشاء مؤسسة مالية وسيطة تحدد المشاريع ذات الجدوى، وتستدر الأموال اللازمة لها من المؤسسات الدولية، وتلعب نفس الدور الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مع البلدان المتقدمة.
- ويتوقع البعض أن إسرائيل بما لديها من قواعد قانونية وضمانات الاستثمار وتنظيمات إدارية، ستكون المستفيد الأكبر، وهو ما يمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك على حساب غالبية دول المنطقة، بينما تأتي معظم أموال المصرف المقترح أساسا من المنطقة العربية بوجه عام، والدول الغنية فيها بوجه خاص. يضاف إلى ذلك كبر فجوة الادخار عن الاستثمار (14 % مقابل 23 %) في إسرائيل، وحاجتها إلى موارد من أجل تدبير استثمارات تستوعب مليون مهاجر إسرائيلي أعلنت عن جلبهم في الخطة الخمسية الحالية، ومعالجة البطالة التي بلغ معدلها 11 % وتنذر بهجرة عكسية منها، وذلك بينما تتناقص المعونات لها، خاصة من الولايات المتحدة.
- مقابل ذلك فإن الدول العربية لديها مؤسساتها المالية، كما أنها تستفيد من مؤسسات إقليمية أخرى، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى البنك. والدول الفقيرة تحتاج إلى تمويل مباشر تقدمه الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي. ويشار في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية تدبير الموارد الميسرة التي تحتاجها السلطة الفلسطينية.
- الدول العربية سواء في الشرق الأوسط أو خارج الشرق الأوسط ليست في حاجة إلى بنك تنمية، ولديها مؤسسات إقليمية عديدة تقوم بالتمويل. بل هي في حاجة فعلا إلى استثمارات مباشرة لإنشاء مشروعات إنتاجية ضمن خطة تنمية متكاملة على المستوى العربي الشامل وضمن تعاون اقتصادي عربي شامل وفعال، لا تحكمه عوامل سياسية أو مشاحنات طائفية.

الخلاصة

استندت الحجج المقدمة في تأييد إقامة البنك إلى استدلال اقتصادي مبني على أن البنك واحد من سلسلة بنوك إقليمية، متجاهلة أن الأقاليم الأخرى هي في حقيقة الأمر قارات تضم دولا أصيلة، بينما

ما نحن بصدده هو منطقة محورها إسرائيل، قد تتسع لتضم بعض (أو كل) الدول العربية، وربما تركيا (؟)، تتقاطع بصورة جوهرية مع المنطقة ذات الوجود المحدد وهي الوطن العربي. ومن ثم فإن أصحاب القرار في هذا الشأن هم الدول العربية، وليست إسرائيل ولا الولايات المتحدة. ويجب إثبات فاعلية وجدوى البنوك الإقليمية: هل مكنت الدول المستفيدة من الاستغناء عن موارد خارجية، أم انتهى الأمر إلى تفجير قضايا مديونية ما زالت تشغل الرأي العام العالمي ؟ من جهة أخرى فإن التجارب الأخرى تشير إلى أن القرار يجب أن يظل بيد أهل المنطقة، وليس بأمر من الولايات المتحدة. لقد انعكس ذلك على المشروع المطروح حاليا للبحث، حيث تضمن نصا يجيز للبنك عقاب الدول التي تتخذ ما يراه مخلا بالسلام والاستقرار، وهو سلام إسرائيل بطبيعة الحال !! ورغم ما قرره العرب من توقف عن إقامة مؤسسات إقليمية، فإنه إضافة إلى المؤسسات الإقليمية المقررة يضم مشروع البنك تنظيما للتخطيط لبرامج التعاون الإقليمي، إنهاء لدور المجلس الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة، وإنشاء لسلطة فوق وطنية مدعومة بقوة المال وإرادة الولايات المتحدة.

وتظل القضية مرهونة بنوع المشروعات التي توصف بأنها إقليمية، والتي يمكن أن يوجه إليها البنك. إن الغالب على هذه المشروعات هو كونها مشاريع بنية أساسية تثبّت إسرائيل كمفصل أساسي بين المشرق والمغرب والشمال والجنوب، مؤكدة الضرر الذي أحدثه خلقها من البداية. ومعنى ذلك ببساطة القضاء على البنيات التي أنشأها العرب خلال نصف قرن، وخلق بنية جديدة تصطنع ربحية عالية لمشاريع إنتاجية تنشئها الرأسمالية العالمية في إسرائيل، التي تعوض الامتداد العسكري للأرض بتوسيع رقعة نفاذها إلى مختلف أرجاء الوطن العربي. ليس من الضروري أن يكون نصيب إسرائيل من التمويل هو الأكبر، بل إن التمويل، الذي يدفع كلفته العرب، سوف يكون لمشروعات تفرض إدارة البنك أولويتها لخدمة إسرائيل. أما من يريد تمويلا ميسرا فعليه أن يطرق باب الصناديق العربية، التي يتحمل العرب عبء التيسير فيها، أي أن الصناديق عامل هام لتمكين البنك من النجاح في الإقراض غير الميسر. إن القضية ليست هي البنك ذاته، بل المشروعات التي يجري الحشد لها استعدادا لمؤتمر القاهرة، الذي سوف يكون دوره، والأمر كذلك، اعتماد فاتورة تأهيل الاقتصاد الإسرائيلي المشوه، تكفيرا عما أنفقه العرب من أجل الحد من توسعه الاستيطاني، وما بذلوه من أجل فرض مقاطعة يتسابقون اليوم إلى إنهائها، بدعوى أنهم الخاسرون منها. وباعتقادنا أننا بحاجة إلى إعادة تقدير قائمة المنافع والأعباء، وبحاجة أن نؤكد للعالم، ما تدركه أوروبا، وهو أن المطلوب هو تعويض العرب عن مجمل الخسائر التي لحقت بهم نتيجة الأطماع الصهيونية.